نشاطات

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

برنامج تأهيلي للمأمورين المتمرّنين لتنمية القدرات إستعداد فعّال للمهمّات الميدانيّة وتعزيز الجاهزيّة

تتميز الدورات التدريبية في الامن العام بأنها تجمع بين ابعاد متكاملة: التأهيل الميداني العسكري الذي يعنى بترسيخ اللياقة والانضباط وتطوير المهارات القتالية الاساسية، التعليم القانوني الذي يمنح المتدرب فهما دقيقا للصلاحيات والواجبات وحدود السلطة في إطار الدولة والقانون، كما يتيح للمتطوعين التعرف على التنشئة الاخلاقية والسلوكية وقيم الشفافية والنزاهة

في سياق الخطة الاستراتيجية الرامية الى تعزيز البنية البشرية وتحديث الكادر الوظيفي، فان مسار الاعداد الاولي للمأمورين الجدد الذين تم تطويعهم مؤخرا، هي خطوة تؤسس لمرحلة متقدمة من الانخراط المهني في المؤسسة، وترمي الى اعادة تشكيل العناصر وفقا لمعايير الانضباط والاحتراف والوعي المؤسساتي. هذه الدورة لا تختزل تدريبا تقنيا، بل تشكل مدخلا متكاملا يعيد صوغ شخصية المنتسب فكريا ومهنيا، ويمهد لتحمل مسؤولياته ضمن مؤسسة تعنى بالأمن الوطني، حيث تعمل في بيئات دقيقة تتطلب وعيا قانونيا وسلوكيا عاليا. تأتي هذه المبادرة كمحطة مفصلية لضخ عناصر جديدة مدربة وقادرة على الالتحام مباشرة مع واقع العمل.

ويتضمن البرنامج شقا عسكريا يركز على الجاهزية البدنية والانضباط من خلال تمارين المشاة، الرماية، التشكيلات القتالية، تقنيات الدفاع الشخصي، اضافة الى بعد اخلاقي يتناول القوانين الناظمة للعمل الأمني. كما تقوم الحصص بالتعريف بهيكلية الامن العام، طبيعة مهماته، انظمته الداخلية، بهدف ترسيخ فهم تنظيمي ومهني دقيق لدى العناصر الجدد. كل ذلك يتم بالتعاون والتنسيق مع معهد قوى الامن الداخلي، في نموذج تكاملي بين المؤسستين يؤكد ان توحيد الجهود بين الأجهزة الامنية يشكل ضمانة للفعالية والجاهزية على الارض.

"الامن العام" التقت رئيس مركز التدريب والمشرف على دورة المأمورين المتمرنين المقدم رشيد كفوري والرائد الطيار في قوى الامن الداخلي ايلي بوجبرايل.

كفوري: نؤسس لجيل امني فعال عبر بناء القدرات

■ ما الذي يجري اليوم ضمن هذا البرنامج التدريبي المنظم؟

□ ما نقوم به هو محطة اساسية في مسار تطوير مديريتنا. باشرنا قبل فترة قصيرة بتطويع دفعة جديدة من المأمورين المتمرنين، وعددهم 700 عنصر. هذه الخطوة لم تأت من فراغ، بل من حاجة فعلية على الأرض، خصوصا مع التحديات التي نواجهها في مراكز العمل نتيجة الظروف الاقتصادية والفراغ الوظيفي الذي حصل بسبب تقاعد العديد من العناصر وعدم وجود بدائل جاهزة. الهدف هو سد هذا النقص، وتأمين جهاز اداري وتنفيذي قادر على ان يتسلم المهمات فور تخرجه، من دون الحاجة الى وقت اضافي للتأهيل. لهذا السبب، جرى التعاون بيننا وبين قوى الامن عبر المعهد في عرمون، الذي يمتلك بنية جاهزة وخبرة طويلة في اعداد العناصر.

■ ما هي اهمية التعاون بين الاجهزة الامنية؟

□ ما نقوم به هو اكثر من مجرد تنسيق لوجستي، فهو تعبير فعلي عن وحدة العمل الامني في لبنان. في السابق، كانت كل مؤسسة تعمل ضمن اطارها الخاص، لكن الظروف الحالية فرضت علينا ان نكون أكثر تكاملا. نحن نحتاج الى موارد بشرية جديدة، وقوى الامن تملك القدرة الكافية لتأهيل العناصر، لذا أصبح التنسيق بيننا نموذجا يحتذى به. اكدت هذه التجربة ان توحيد الجهود يؤدي الى نتائج فعالة وسريعة، وهذا ينعكس ايجابيا على المواطن الذي سيشعر بتحسن في الخدمات وسرعة الاستجابة في حال طبقت هذه المقاربة على نطاق اوسع.

■ هل تشمل الدورة كل الرتب؟

□ بدأنا بالمأمورين المتمرنين، لكننا لا نتوقف عند هذه الفئة فقط، وهناك خطة لاحقة لتطويع ضباط ايضا. نحن نؤمن بأن الهيكل الامني الناجح يحتاج الى تراتبية صحيحة ومنظمة، ولا يمكن الاعتماد فقط على فئة دون اخرى. هذا يساهم في توزيع المسؤوليات بشكل اساسي ويضمن عدم حصول خلل اداري او ميداني. المبدأ الذي نعتمد عليه هو ان كل رتبة لها دور ومهمات. لا نريد فقط ملء المراكز، بل نعمل على خلق بنية قوية من القاعدة الى القمة، لذا كل شيء سيكون متوازنا وشاملا على كل المستويات.

■ ما هي الرسالة التي توجهونها الى العناصر الجديدة؟

□ أنتم اليوم تنتقلون من موقع المواطن الى المسؤول. لقد اصبحتم حاليا ممثلين للمؤسسة التي تحمي المواطنين وتطبق القانون. المطلوب منكم الالتزام الكامل، الانضباط المطلق، والتخلي عن فكرة ان الخدمة الامنية مجرد وظيفة، فهي رسالة، ومهمة وطنية، ومسؤولية امام الدولة والشعب. نحن هنا لنوجهكم، ولن نسمح بالتهاون لأننا نريدكم ان تدركوا بأن عملنا يفرض سرعة في التنفيذ، دقة في الاداء، وولاء كاملا للمديرية والوطن.

■ هل ترون ان هذا المشروع سيؤثر مباشرة على ادائكم في المستقبل القريب؟

□ نحن نبني القاعدة التي ستكمل المسيرة، ونعمل على توفير طاقات جديدة تؤدي المهمات في المراكز التي كانت شبه مشلولة، لتكون جاهزة فور تخرجها للانخراط في العمل من دون الحاجة الى فترة انتقالية طويلة. سيكون لذلك أثر مباشر على جودة الخدمة، سرعة انجاز المعاملات، والقدرة على الاستجابة الفورية للمهمات. نحن نرى في هذه الدفعة بادرة امل فعلية، وخطوة في عملية اعادة النهوض بمؤسستنا الامنية.

رئيس المركز الوطني للتدريب والمشرف على دورة المأمورين المتمرنين المقدم رشيد كفوري.

> **الهيكل الامني الناجح يحتاج الى تراتبية صحيحة**

بوجبرايل: تأهيل امني فاعل في وجه التحديات

■ ما هو الدور الذي يؤديه المعهد في هذه الدورة؟

□ نحن نتحمل مسؤولية كبيرة في هذا البرنامج، حيث اوكل الينا تدريب وتأهيل الكادر الجديد لصالح الامن العام. هذه ليست المرة الاولى التي نقوم بها بتدريب عناصر من خارج قوى الامن، لكن الخصوصية تكمن في الحجم والتعاون المباشر والدقيق، اضافة الى ان الدور الذي نقوم به لا يقتصر على التدريب العسكري فقط، بل نحن نقدم عملا متكاملا يشمل الجوانب القانونية، الامنية، السلوكية، وحتى النفسية. هدفنا ليس فقط اعداد عنصر يعرف كيف يحمل السلاح، بل يفهم القانون ويعرف كيف يتعامل مع المواطنين ويحترم المبادئ الاخلاقية والانسانية في عمله. في هذا السياق، يصمم التدريب الخاص بالمأمورين المتمرنين بعناية، ليواكب المتطلبات العملية والمهنية للدور الامني. يتلقى المتدربون اعمالا تطبيقية مكثفة لبناء شخصية متكاملة، قادرة على التفاعل مع الواقع العملي، والاستجابة لمتطلبات العمل سواء على الصعيد الميداني او الاداري، كما يجمع بين المهنية والانضباط والمرونة.

■ كيف تم تصميم نظام التأهيل للمأمورين المتمرنين؟ وما هي طبيعة المواد التي يتلقاها المتدربون، سواء من حيث الجانب العسكري والقانوني او المؤسساتي؟

□ تم اعداد هذا التدريب الموسع والشامل وفق تصور يأخذ في الاعتبار متطلبات العمل الامني الحديث، ويراعي التحديات الوطنية والوظيفية في آن واحد. فقد حرصت القيادة على بناء محتوى يوازن بين تأهيل العنصر امنيا، قانونيا، مؤسساتيا واخلاقيا. في الشق العسكري، يخضع المتدربون لسلسلة من التمارين الميدانية المكثفة التي تشمل المشاة، التشكيلات، الرماية بالأسلحة الفردية، تقنيات الدفاع الشخصي وضبط الحشود، تنفذ بإشراف ضباط متخصصين وتهدف الى تعزيز الانضباط الذاتي، رفع اللياقة البدنية، تنمية القدرة على العمل تحت الضغط، بما ينسجم مع متطلبات المهمات الامنية اليومية في المراكز الحدودية والادارية، واثناء المهمات الحساسة. في الجانب القانوني، يتلقى المتدربون المواد المحورية التي تغطي أبرز مرتكزات القانون الجزائي، ◄

الرائد الطيار ايلي بوجبرايل.

اصول المحاكمات، قوانين الوظيفة العامة، والانضباط الاداري، اضافة الى مواد متخصصة بحقوق الانسان والتعامل مع المدنيين ضمن الإطار القانوني. هذا المحور ضروري لأنه يكسب المتدرب ثقافة تحميه من الوقوع في الخطأ في اثناء تنفيذ المهمات وتوجهه نحو اداء واجبه بطريقة شرعية وانسانية في آن واحد. على صعيد البعد المؤسساتي، فقد خصص جزء مهم من تدريباتنا لحصص تعليمية تقدم مباشرة من قبل ضباط ورتباء في الامن العام، حيث يتم التعرف على الهيكل التنظيمي للمؤسسة، طبيعة المهمات الموكلة اليها، اختصاصات المديريات والوحدات، والمسارات الادارية اليومية. هذا الجانب ضروري لتهيئة العنصر لفهم بيئة العمل الداخلية وتحديد موقعه بدقة ضمن التراتبية العسكرية. اما البعد الرابع، والذي لا يقل اهمية، فهو المتعلق بالتنشئة السلوكية والاخلاقية. هنا، نركز بشكل دقيق على ترسيخ مفاهيم النزاهة، الشفافية، احترام القانون، الحياد، والمسؤولية الوطنية. كما يتم العمل على آليات التواصل الفعال مع الجمهور، وكيفية التصرف في المواقف الحساسة التي تتطلب احترافا في التعامل من دون المساس بالكرامة الانسانية او هيبة الدولة. في اختصار، لا نهدف فقط الى تخريج عناصر جاهزين من الناحية التقنية، بل نسعى الى انتاج امنيين متكاملين، فيمتلك المتدرب المعرفة القانونية، المهارة الميدانية، الانضباط، والوعي الوطني. المطلوب ان يعرف المتمرن كيف يحمي القانون، ويطبقه بأخلاق عالية ويجسد صورة الدولة العادلة والراعية في آن واحد.

■ هل واجهتم صعوبات معينة خلال تأهيلكم للمتطوعين الجدد؟

□ يكمن التحدي الأساسي في التحول الذهني والنفسي من مدني الى عسكري. نحن لا نتعامل مع عناصر امنية سابقة، بل مع شبان وشابات يأتون من خلفيات مدنية، بعضهم يحمل شهادات جامعية، والبعض الاخر يأتي مباشرة من الدراسة الثانوية، لذا فان تحويلهم الى عناصر منضبطة وملتزمة ليس سهلا. الا ان ما ساعدنا هو الحافز العالي لدى المشاركين، حيث وجدنا لديهم ارادة قوية للتعلم والتغيير. نوعية المتقدمين كانت جيدة جدا، وهناك التزام من اللحظة الاولى. هذا

نشدد على مبدأ الانضباط والوعي الوطني

التفاعل الايجابي سهل علينا المهمة، وسرع عملية التأهيل بشكل ملحوظ.

■ ما الذي يميز هذه الورشة التدريبية عن غيرها من الدورات السابقة؟

□ تتميز بعناصر عدة تجعلها فريدة من نوعها مقارنة بالدورات السابقة، سواء من حيث الشكل او المضمون.

اولا، يمكن القول انها تخدم مصلحة الدولة، من حيث التنوع اللافت في تركيبتها البشرية. فقد جمعت متدربين من مختلف المناطق اللبنانية، ومن خلفيات اجتماعية وثقافية واكاديمية متنوعة، مما يضفي عليها طابعا وطنيا شاملا يعبر عن صورة لبنان الحقيقي، المتعدد والمتماسك تحت راية الدولة.

ثانيا، ما يضفي بعدا استثنائيا هو التعاون غير المسبوق بين مؤسستين امنيتين في حجم الامن العام وقوى الامن الداخلي. ما يحصل الان يعكس نضجا مؤسساتيا ورؤية وطنية مشتركة، حيث لم تعد كل مؤسسة تعمل ضمن اطارها الضيق، بل أصبح هناك تشارك في الموارد، تبادل في الخبرات وتنسيق في وضع البرامج التدريبية، بما يساهم في خلق روح التكامل الامني لا التنافس المؤسساتي. كل منا يقدم ما يملكه من نقاط قوة منهجية، وعملية لوجستية وبشرية لخدمة هدف واحد: اعداد عنصر أمني على اعلى مستوى من الجهوزية والمسؤولية.

ثالثا، يتميز الاسلوب التدريبي المعتمد بالمرونة والتنوع. لم يعد التمرين نمطيا او قائما فقط على التدريبات العسكرية، بل بات يشمل محاور ميدانية، قانونية، اخلاقية ومؤسساتية، مما يجعل المتمرن يعي دوره الفعال والمحوري، فيصبح أكثر قدرة على التعامل مع بيئة العمل المتغيرة. فقد تؤخذ في الاعتبار الخلفية الاكاديمية للمتدرب، بحيث يشركه في عملية بناء شخصيته العسكرية، بدلا من فرض نمط تقليدي جاهز. هذه المميزات تتجلى بشكل فاعل في كونها ليست مجرد محطة تدريب، بل نموذجا مصغرا عن الدولة التي نطمح اليها: شراكة، كفاءة، مساواة، تكامل بين المؤسسات والافراد، من اجل خدمة المواطن. ما نقوم به يعتبر خطوة مهمة نحو بناء دولة حديثة قائمة على اسس صحيحة حيث يمنح كل فرد في المجتمع، بغض النظر عن جنسه، الفرصة للمشاركة الفاعلة في دولته. ان هذا التوجه يعكس التزاما حقيقيا بتطوير الكفاءات البشرية والحفاظ على الامن وتنفيذ القانون. فهذا النموذج لا يقتصر على تطوير المواطنين فحسب، بل يساهم ايضا في تعزيز الثقة بينهم وبين المؤسسة الامنية، مما يؤدي الى تحقيق بيئة آمنة ومستقرة. لا شك في انه يمثل خطوة نحو تحقيق دولة القانون والمؤسسات، بحيث تتكامل الجهود الفردية لخدمة الوطن بشكل أفضل.